

## تقرير مجلس الإدارة

لربح السنة المُنتهي في 31 مارس 2026

### حضرات المُساهمين الكرام،،

نيابة عن مجلس الإدارة، يُسعدني أن أقدم لحضراتكم تقرير مجلس إدارة شركتكم لرُبع السنة المُنتهي في 31 مارس 2026. ورغم وجود نزاع إقليمي دائر في المنطقة، حققت شركتكم نموًا في الأرباح التشغيلية بنسبة 42.6%، وحافظت على أحجام قياسية في أعمال قطاع التجزئة وواصلت إعادة التوازن الاستراتيجي لمحفظه الأصول بحيث أصبحت تميل أكثر نحو قطاع التجزئة والإقراض المضمون — وهو التوجه الاستراتيجي الذي دأب مجلس الإدارة على اتباعه منذ مطلع سنة 2021.

### نظرة سريعة على رُبع السنة

صافي دخل الفائدة (الربع الأول)	الأرباح التشغيلية (الربع الأول)	صافي الأرباح (الربع الأول)
1.940 مليون ر.ع	1.305 مليون ر.ع ▲ 42.6%	0.303 مليون ر.ع
إجمالي محفظة القروض (الربع الأول)	حصة قطاع التجزئة (الربع الأول)	تغطية المرحلة الثالثة (الربع الأول)
142.5 مليون ر.ع	74.8% (25: 80.3%)	<75% (25: 72.5%)

### البيئة الكلية والخلفيات السياسية

شهد الربع الأول من سنة 2026 اندلاع الصراع في الشرق الأوسط في 28 فبراير. قام صندوق النقد الدولي، في تقريره «أفاق الاقتصاد العالمي» الصادر في أبريل 2026، بخفض توقعات النمو العالمي لسنة 2026، مع تراجع معدل النمو في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى بنحو نقطتين مئويتين ليصل إلى 1.9%. وارتفع سعر خام برنت من 72 دولارًا أمريكيًا للبرميل الواحد قبل بداية النزاع إلى مستوى قياسي يُلامس ما يقارب 120 دولارًا أمريكيًا للبرميل الواحد، ووصل سعر النفط الخام العُماني إلى أعلى مستوى له على الإطلاق عند 147.79 دولارًا أمريكيًا للبرميل الواحد في 16 مارس 2026 قبل أن يتراجع نحو مستوى 100 دولار أمريكي للسعر المُحدد عند التسليم في شهر مايو بحلول نهاية ربع السنة.

بالنسبة لسلطنة عُمان، فإنّ هذا الاضطراب تحول إلى دافع مالي إيجابي على المدى القريب، بالإضافة إلى الأداء القوي الذي شهدته في سنة 2025. فقد حقق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نموًا بنسبة 2.4% في سنة 2025 ليصل إلى 39.30 مليار ريال عُماني، حيث ساهمت القطاعات غير النفطية بأكثر من 73% من الإنتاج الحقيقي. بينما ظل معدل التضخم تحت السيطرة عند مستوى 1.7%. كما وصلت الجدارة الائتمانية السيادية إلى أعلى مستوى لها منذ عدة سنوات، وقامت وكالات التصنيف الائتماني الثلاث الكبرى جميعها بمنح سلطنة عُمان تصنيفًا استثماريًا — حيث رفعت وكالة فيتش تصنيفها إلى BBB- (مستقر) في ديسمبر 2025، إلى جانب وكالة ستاندرد أند بورز التي منحت تصنيف BBB- ووكالة موديز التي منحتها تصنيف Baa3. وشهدت نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي انخفاضًا إلى نسبة تقدر بحوالي 33.6% في سنة 2025، وذلك بعد أن بلغت ذروتها في سنة 2020 عند 64.3%، ما أدى إلى استعادة المرونة والقدرة المالية.

أبقى البنك المركزي العماني على سعر الفائدة على عمليات إعادة الشراء عند 4.25% طوال ربع السنة، وذلك بعد أن قام بخفضه من أعلى مستوى له في الدورة الاقتصادية بلغ 6.00% في سنة 2023. بينما أبقى مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي على النطاق المستهدف بواقع 3.50%–3.75%، حيث أشار متوسط توقعات المشاركين في اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة إلى إجراء خفض واحد لسعر الفائدة في سنة 2026 (ملخص التوقعات الاقتصادية بتاريخ 18 مارس 2026). ومن الأهمية بمكان بالنسبة لشركتكم أنّ مجموعة العوامل المتمثلة في ارتفاع إيرادات الهيدروكربونات، والنمو المستمر بنسبة 7.2% في التوظيف في القطاع الخاص العُماني (المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، نوفمبر 2025) والاستمرار المتوقع في مكاسب التوظيف بفضل السياسة المالية، يتفق تمامًا مع التركيز الاستراتيجي لمجلس الإدارة على قطاع التجزئة.

### الأداء المالي

بلغ صافي دخل الفائدة 1.940 مليون ريال عماني للربع الأول من سنة 2026، مقارنة مع 1.627 مليون ريال عماني في الربع الأول من سنة 2025، وذلك بفضل تحسن عوائد الأصول وتنوع مزيج قطاع التجزئة. وارتفعت الأرباح التشغيلية بنسبة 42.6% مقارنة مع الفترة نفسها من السنة السابقة ليصل إلى 1.305 مليون ريال عماني، ما يعكس زخمًا قويًا للأرباح الأساسية وتحسُّنًا في الرافعة التشغيلية. وبلغ صافي الأرباح بعد الضريبة 0.303 مليون ريال عماني (مقابل 0.418 مليون ريال عماني في الربع الأول من سنة 2025) بعد الأخذ في الاعتبار لصافي دخل الفائدة المُحقق من الاستثمار في السندات التجارية بقيمة 73 ألف ريال عماني، وبعد السماح بخصم مخصصات انخفاض القيمة البالغة 1.0 مليون ريال عماني (مقابل 0.49 مليون ريال عماني في الربع الأول من سنة 2025)، والتي تتعلق أساسًا بالمخاطر المرتبطة بالفروض القديمة التي لم يتم سدادها.

**مسار تعافي الأرباح التشغيلية.** يواصل مجلس الإدارة استهداف العودة إلى مستوى الأرباح التشغيلية قبل الجائحة، والذي يبلغ حوالي 6.6 مليون ريال عماني، وإجمالي دخل الفائدة الذي يُقارب 13 مليون ريال عماني. حيث تُمثل الأرباح التشغيلية بقيمة 1.305 مليون ريال عماني في الربع الأول من سنة 2026 تقدمًا مستمرًا نحو تحقيق هذا الهدف، وذلك بفضل نمو حجم المبيعات المدفوع بقطاع التجزئة وانخفاض تكاليف التمويل وإدارتها بشكل منهجي ومدرّوس.

استراتيجية مجلس الإدارة

لقد حافظ مجلس الإدارة على استراتيجية ثابتة منذ اجتماعه الاستراتيجي لسنة 2021:

- التركيز على نمو الأعمال النوعي في قطاع التجزئة
- الإقراض المضمون للشركات مقابل العقارات بشكل انتقائي للغاية
- الاستثمار حتى الحد الأقصى المسموح به في السندات التجارية ذات التصنيف الائتماني العالي وبأسعار مثالية.
- تنويع مصادر التمويل مع زيادة الودائع منخفضة التكلفة إلى أقصى حد وإصدار شرائح من السندات في الوقت المناسب
- تحقيق رضا العملاء غير المسبوق بفضل التميز الرقمي

وهذا التوجه قد شكّل أساسًا ثابتًا لمسار تعافي الشركة خلال أرباع السنة المتعاقبة.

استراتيجية المحفظة: التركيز على قطاع التجزئة والإقراض الانتقائي للشركات

حقق حجم محفظة قطاع التجزئة نموًا بنسبة 11.1% مقارنة مع الفترة نفسها من السنة السابقة ليصل إلى 83.4 مليون ريال عماني، مع ارتفاع صافي دخل الفائدة المتأتي من قطاع التجزئة بنسبة 17.8% ليصل إلى 1.760 مليون ريال عماني. وحققت حصة قطاع التجزئة قفزة في صافي الأصول من 74.8% (نهاية الربع الأول من سنة 2025) إلى 80.3% (نهاية الربع الأول من سنة 2026). وقد سجلت الحملات التسويقية الموجهة لموظفين مختارين في القطاع الحكومي، بالإضافة إلى شراكات الوكلاء خلال شهر رمضان المبارك، أعلى حجم أعمال لقطاع التجزئة في تاريخ الشركة خلال الربع الأول من السنة. وبلغ متوسط العائد المرجح على الأعمال الجديدة حوالي 13.4% في الربع الأول من سنة 2026، وهو ما يتفق إلى حد كبير مع نسبة 14% التي تمّ تحقيقها في محفظة سنة 2025. وظلت معدلات التعثر السريع في سداد القروض (الحسابات التي تتحول إلى حسابات متعثرة عن السداد خلال اثني عشر شهرًا من صرف القرض) عند مستوى متحكم فيه يتراوح بين 0.4% و0.6%.

وقد تمّ تعديل محفظة قروض الشركات وفقًا لاستراتيجية إعادة التوازن، حيث تمّ إقراض الشركات الجديدة مقابل ضمانات عقارية. ونظرًا لتباطؤ التقدم المُحرز نحو استعادة مستويات محفظة القروض إلى المستوى المستهدف، قرر مجلس الإدارة زيادة استثمارات الشركة في السندات التجارية إلى الحد الأقصى المسموح به بموجب لوائح البنك المركزي العماني، ما يوفر دعمًا للعائد ومرونة السيولة وتنويعًا للمحفظة في الوقت الذي يستمر فيه نمو القروض.

برنامج الودائع والسندات التجارية

لقد واصلت شركتكم الحفاظ على أقصى مستوى ممكن من إدارة وتمويل الودائع التجارية، ما يعكس ثقة المستثمرين في الشركة واستراتيجية مجلس الإدارة. وهدفنا يتمثل في الاستفادة من جميع قنوات التمويل المتاحة للعودة إلى مستوى تكلفة التمويل الذي كان سائدًا قبل الجائحة — وهو معدل هيكلي مستدام من شأنه تحسين الأرباح بشكل جوهري. وعلى هذا الأساس، سيقوم مجلس الإدارة بتقييم التوقيت الأمثل لإصدار أي سندات لضمان تحقيق الشركة لأدنى تكلفة تمويل مُدمجة ومُستدامة.

التميز الرقمي لتحقيق رضا غير مسبوق للعملاء

تُشكل التقنية الركيزة الأساسية لرسالة شركتكم الرامية إلى تحقيق مستوى كفاءة تشغيلية استثنائي وتجربة عملاء سلسة. وتواصل شركتكم إحراز تقدم ثابت نحو تحقيق طموحها المتمثل في أن تصبح أول شركة إقراض مالي تمنح قروضًا فورية من خلال عملية رقمية بالكامل، وذلك بأقل قدر مُمكن من التدخل البشري ودون المساس بجودة الأصول. وفي هذا السياق، نجحت شركتكم في رقمنة تجربة العملاء، بما في ذلك إجراءات “اعرف عميلك” الإلكترونية والتوقعات الرقمية على الطلبات.

**الخصم المباشر.** كانت شركتكم من أوائل الشركات التي اعتمدت إجراءات الخصم المباشر كأداة لسداد القروض، وأصبحت بذلك من أول الشركات التي قامت بأتمتة هذه العملية بالكامل من خلال نظام منح القروض، وذلك بهدف تسريع الوقت المستغرق في إنجاز الإجراءات والتحكم فيها بشكل أفضل. وتتمتع تعليمات الخصم المباشر بالقوة القانونية نفسها التي تتمتع بها الأدوات المالية القياسية ذات تاريخ الاستحقاق المؤجل، والتي تكون أقل عرضة للمخاطر التشغيلية، ونحن نتوقع أن تُسهم هذه القناة بشكل جوهري في تحسين ثقة المُقرضين في المستقبل.

**خدمة الطلبات الخارجية وأكشاك الخدمة الذاتية والقنوات الرقمية.** تشهد خدمة الطلبات الخارجية الفريدة من نوعها وقنوات الأكشاك تحقيق زخم ملحوظ، حيث سجلت زيادة سنوية بنسبة 23% و9% مقارنة مع

الفترة نفسها من السنة السابقة في عدد وحجم المدفوعات خلال الربع الأول من سنة 2026. حيث تجاوزت قيمة المدفوعات المُسجلة خلال ربع السنة مليون ريال عماني، ما يدل على إقبال العملاء على قنوات الخدمة البديلة وتخفيف الازدحام الموجود في الفروع خلال أوقات الذروة والاستفادة من نقص مواقف السيارات والوقت المستغرق في الذهاب والإياب من السيارة، وبالتالي تحسين تجربة العملاء وراحتهم.

كما شهدت خيارات الدفع الرقمية التي تقدمها الشركة على مدار الساعة، بالإضافة إلى شراكاتها، إقبالاً قوياً مع نمو سنوي بنسبة 97% و 81% مقارنة مع الفترة نفسها من السنة السابقة في عدد وقيمة المدفوعات في الربع الأول من سنة 2026، حيث تمت معالجة تعاملات تجاوزت قيمتها 0.85 مليون ريال في هذا الربع من السنة، وذلك من خلال توفير الراحة للعملاء لإجراء تعاملاتهم في الوقت والمكان الذي يختارونه.

جودة الأصول واسترداد قيمتها وتكوين المخصص مقابلها

تحسّنت نسبة تغطية القروض وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم 9 - المرحلة الثالثة (المُعرّفة بأنّها خسائر الائتمان المتوقعة للمرحلة الثالثة زائداً الفائدة المُعلقة كنسبة من إجمالي أصول المرحلة الثالثة) لتتجاوز 75% (الربع الأول من سنة 2025: 72.5%)، وظلت أعلى من متوسط القطاع. ويعتبر مجلس الإدارة توفير التغطية الكافية للمرحلة الثالثة يُمثل أولوية استراتيجية، ويواصل توجيه سياسة تكوين المخصصات نحو تسريع تسوية الديون القديمة المتركمة.

**نسبة تغطية المخصصات (بما فيها احتياطي انخفاض القيمة).** إلى جانب احتياطي انخفاض القيمة المحدد بموجب اللوائح الرقابية، بلغت نسبة تغطية المخصصات المُجمّعة 79.8% (الربع الأول من سنة 2025: 81.7%)، ما يعكس استقراراً في الأداء مقارنة بالفترة نفسها من السنة السابقة. ويقوم مجلس الإدارة بمراجعة هذه النسبة في سياق تحديد مدى كفاية رأس المال وتخطيط توزيع الأرباح، وهو راضٍ عن المسار الحالي.

وتحت الإشراف المباشر للجنة التنفيذية ولجنة الترشيحات والمكافآت المُنبثقة عنه، أبدى مجلس الإدارة تفاؤله بأنّ زخم التعافي من مستوى التعرض لمخاطر تعثر سداد القروض القديمة واستردادها سوف يتسارع في أعقاب التحسينات التدريجية التي تحققت على مدى السنتين السابقتين. كما تعمل اللجنة التنفيذية ولجنة الترشيحات والمكافآت على تقييم مسألة تعيين مدير منتجات بهدف استكشاف إمكانية توسيع نطاق المنتجات المعروضة — بما يشمل تحسين هوامش الأرباح وتنويع الأسواق المستهدفة وتنوع آجال الاستحقاق — دون المساس بضوابط التأخير في السداد.

رأس المال وتوزيع الأرباح وعلاقات المُستثمرين

كما في 31 مارس 2026، بلغ إجمالي حقوق ملكية المساهمين 39.195 مليون ريال عماني مع كفاية رأس المال أعلى بكثير من الحد الأدنى المُحدد بموجب اللوائح الرقابية. وبلغت نسبة المديونية 1.76 مرة، ونسبة الرافعة المالية الواردة في الميزانية العمومية 2.03 مرة، وكلاهما ضمن الحدود التي وافق عليها مجلس الإدارة. ولا تزال أولويات تخصيص رأس المال كما هي: (1) تعزيز تغطية المرحلة الثالثة؛ (2) دعم النمو الأساسي بفضل قطاع التجزئة؛ (3) استعادة سياسة توزيع مستدامة مع تقدم عملية التعافي واسترداد القروض المُتعثرة عن السداد.

تشكيل مجلس الإدارة

عقدت الشركة بنجاح اجتماع جمعيتها العامة السنوية في مكتبها الرئيسي خلال هذا الربع من السنة، حيث تمت إتاحة الفرصة إلى المساهمين للمشاركة عبر منصة إلكترونية. وقد انتخب المساهمون أول امرأة تشغل منصب عضو مجلس إدارة في الشركة منذ أكثر من عقد من الزمن، ما يدل على التزام واضح بتحقيق التنوع بين الجنسين على أعلى المستويات. وفي إطار جهودها للتواصل مع المستثمرين، قامت الشركة رسمياً بتعيين متحدثين رسميين ومسؤول علاقات مستثمرين بهدف تحسين جودة الإفصاحات وتعزيز إشراك المساهمين وتفاعلهم مع الشركة.

شكر وتقدير لأعضاء مجلس الإدارة المُغادرين

يودُ مجلس الإدارة أن يُعرب عن خالص شكره وتقديره لأعضاء مجلس الإدارة الأربعة الذين انتهت فترة عضويتهم خلال الربع الأخير من السنة، وهم: الفاضل/ برامود كومار هيران والفاضل/ بابو بلاكال توماس والفاضل/ محمد رضا اللواتي والفاضل/ طارق بن هلال البرواني. ويُخصّ المجلس بالذكر الفاضل/ بابو توماس، الذي شغل المنصب في المجلس لأكثر من 14 سنة، وذلك تقديرًا لفترة خدمته الطويلة والمُتميزة. ويودُ المجلس أن يُبدي تقديره العميق لرؤيته الثاقبة التي أسهمت في وضع الاستراتيجية التي اعتمدها المجلس منذ سنة 2021. كما كان الفاضل/ بابو عضواً فاعلاً في المجلس خلال العديد من المراحل المحورية في مسيرة الشركة. وقد أسهم كلٌ من الأعضاء الذين انتهت فترة عضويتهم إسهاماً جوهرياً في مسار تعافي الشركة، ويتمنى لهم المجلس كل التوفيق في مساعيهم المستقبلية.

الترحيب بأعضاء مجلس الإدارة الجُدد

إنّه لمن دواعي سرور مجلس الإدارة أن يُرحب ترحيباً حاراً بأعضاء مجلس الإدارة الجُدد المُنتخبين في اجتماع الجمعية العامة السنوية، وهم: الفاضلة/ نورة بنت محمد موسى اليوسف والفاضل/ جمال بن حبيب القرشي والفاضل/ محمد بن جمال الدين بن علي ناصر والفاضل/ عبد الرضا بن مصطفى سلطان، وهو يتطلع إلى مساهمتهم القيّمة خلال الفترة القادمة. حيث يجمع التشكيل الجديد لمجلس الإدارة بين الاستمرارية والرؤى الجديدة التي تتناسب تماماً مع المرحلة القادمة من خطة الشركة في تحقيق النمو والازدهار.

رأس المال البشري

يُقرُّ مجلس الإدارة أنّ رأس المال البشري هو المحرك الرئيسي لخلق قيمة طويلة الأجل. والتزاماً منه بتطوير المهارات، اعتمد المجلس العديد من برامج الخريجين وبرامج التدريب أثناء العمل. وقد أطلقت شركتكم برنامجاً لتطوير الخريجين يدعم تخطيط التعاقب الوظيفي، بالإضافة إلى البرنامج المستمر لرعاية الخريجين العمانيين في برنامج تدريبي شامل ومنظم للحصول على شهادة جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين، حيث يُتاح للمشاركين الناجحين فرصة الترقّي الوظيفي السريع. ونظراً لالتزامها المستمر بتطوير الكوادر البشرية الماهرة من خلال برنامج جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين، تحافظ شركتكم على تصنيفها الذهبي كجهة توظيف معتمدة من قبل جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين. وفي الوقت نفسه، تمّ تعزيز تطوير الموظفين من خلال برامج التدريب الداخلية والخارجية وبرامج التعلم الإلكتروني.

وقد حافظت الشركة على التزاماتها المتعلقة بنسبة التعمين وواصلت الاستثمارات المُوجهة في مجال التقنية وتدريب العملاء.

الرؤية المستقبلية

تتسم النظرة المستقبلية لسنة 2026 بشيءٍ من التفاؤل الحذر. حيث تتمتع سلطنة عُمان بوضع جيّد، إذ يتوقع صندوق النقد الدولي نمواً حقيقياً في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.5% في سنة 2026 — وهي أعلى نسبة في دول مجلس التعاون الخليجي — وذلك بفضل التوسع المُستمر في القطاعات غير النفطية، لا سيما الخدمات اللوجستية والسياحة والتصنيع والطاقة المُتجددة، فضلاً عن التصنيف الائتماني المُمتاز للسلطنة. كما أنّ ارتفاع إيرادات المحروقات والمرونة المالية الناتجة عن انخفاض عبء الديون والنمو المستمر في فرص العمل العمانية في القطاع الخاص، كلها عوامل تعزز جدوى التمويل القائم على قطاع التجزئة.

وتدخل شركتكم الربع القادم من السنة بتغطية مالية على نطاق أوسع وزخم قوي في عمليات التمويل المُوجهة نحو قطاع التجزئة وتحقيق زيادة في حيازات السندات التجارية التي تدعم العائد فضلاً عن تشكيل مجلس إدارة جديد. ويستمر التوجه الاستراتيجي الذي تمّ تحديده في سنة 2021 في تحقيق النتائج المرجوة، ويظل مجلس الإدارة واثقاً من استدامة مسار التعافي.

شكر و عرفان

يُشرفني، نيابة عن مجلس الإدارة والشركة، أن أرفع الى المقام السامي لمولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المُعظم، حفظه الله ورعاه، أصدق آيات الشكر والامتنان على قيادة جلالته الرشيدة ونظراته الحكيمة ومبادراته السامية التي تُمثل نبزاً نبراساً نهتدي به للسير فُدماً على درب التقدم والازدهار في السلطنة وتحقيق المزيد من التنمية المُستدامة.

أودُ أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لحكومة حضرة صاحب الجلالة السلطان المُعظم، حفظه الله ورعاه، والبنك المركزي العماني وهيئة الخدمات المالية والهيئات الرقابية الأخرى على دعمهم وتوجيهاتهم المتواصلة لنا. كما نتوجه بخالص آيات الشكر والتقدير لعملائنا الكرام على ولائهم ودعمهم المتواصل لمسيرة شركتنا، وكذلك للبنوك التي نتعامل معها على ثقتهم ودعمهم الدائمين ولجميع المساهمين على ثقتهم التي يُولونها إلى مجلس الإدارة. وأودُ، نيابة عن مجلس الإدارة، أن أعرب عن تقديرنا للإدارة والموظفين المخلصين للشركة على جهودهم الدؤوبة والتزامهم ودعمهم المتواصل لنجاح شركتنا. وأودُ أن أخص بالذكر جهود الدائرة القانونية وكذلك فريق العمل المالي الذين يساهمون بشكل كبير في تحقيق النتائج المرجوة حتى يومنا هذا. كما أودُ أن أشيد بجهود موظفي قطاع التجزئة في تنمية محفظة القروض إلى المستوى الذي يطمح إليه مجلس الإدارة، وأتمنى لهم كل التوفيق في بلوغ المستوى المُستهدف.

نيابة عن مجلس الإدارة

فيصل بن محمد اليوسف

رئيس مجلس الإدارة

شركة مسقط للتمويل ش.م.ع.ع